

## النظام الاقتصاديّ وخيارات المواطنين العرب في إسرائيل

عزيز حيدر\*

في البحث الأكاديميّ حول اقتصاد العرب مواطني إسرائيل، نجد إجماعاً حول حقيقتين: الحقيقة الأولى هي أنّ الأداء الاقتصاديّ للعرب في إسرائيل ونوعيته لم يرقيا إلى مستوى الاقتصاد الإسرائيليّ، وأنّ اندماجهم اقتصادياً كان، وما زال، مشوّهاً وهامشيّاً ويصبّ في خدمة الأكثرية اليهودية. الحقيقة الثانية هي أنّ دور الدولة كان حاسماً في تحديد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجميع قطاعات السكان في إسرائيل، نتيجة لمركزية النظام ولسيطرة الدولة على الموارد وتوجيه عملية التطوير. وليس هناك شكّ أنّ هذا الدور كان أكثر شمولية وعمقا وتأثيراً في حالة المواطنين العرب.

نتيجة المركزية في التخطيط والتوجيه، غابت المنافسة الحرة في معظم الفروع الاقتصادية، وأدت إلى تفضيل مصلحة التجمّعات-الشركات الاقتصادية المحتكرة للسوق. لذا، لم يستطع القطاع العربيّ استخدام قواعد التنافس المعروفة في نظام السوق الحرّ. وكذلك قامت الحكومات الإسرائيلية بإقصاء المواطنين العرب عن عملية التطوير الاقتصاديّ لمنع تحويلهم إلى قطاع اقتصاديّ مستقلّ أو لقطاع منافس للقطاع اليهودي. محصّلة الأمر تهميش الاقتصاد العربيّ وتشويهه واستغلاله وتعلّقه.

على الرغم من ذلك، لم يكن في مستطاع السياسة الإسرائيلية السيطرة المطلقة على التطورات في الشرق الأوسط عامة، ولا التطورات الداخلية في القطاع العربيّ خاصة، ولا على تنمية وتطوير الاقتصاد العربيّ. بداية التحوّل كانت بعد حرب العام 1967 واحتلال الضفة الغربية وغزة، التي فتحت أبواباً جديدة لتطوير الاقتصاد العربيّ في إسرائيل، بسبب ازدهار الاقتصاد الإسرائيليّ وبسبب الانفتاح على المناطق المحتلة وتطوير تجارة واسعة بين الطرفين. كذلك كان هناك تطوّر ديموغرافيّ، وارتفاع في مستوى التعليم وتحولات اجتماعية وثقافية لدى الفلسطينيين في إسرائيل.

التحوّل الثاني كان بعد البدء في تنفيذ خطة الاستقرار الاقتصاديّ عام 1985، وتقلّص دور الحكومة في الاقتصاد تدريجيّاً؛ إلاّ أنّه بقي دوراً مهمّاً في تحديد الوضع الاقتصاديّ لقطاعات السكان المختلفة. وبذلك فإنّ قطاعات مختلفة دخلت عهداً جديداً أساسه التنافس الحرّ، لكن مع موارد شديدة التفاوت ومن نقاط قوّة مختلفة، يُعتبر القطاع العربيّ أضعفها والأقلّ تجربةً في اقتصاد السوق. تطوّر الاقتصاد الإسرائيليّ في الاتجاه الرأسماليّ، وتأثير اندماج إسرائيل في النظام الاقتصاديّ العالميّ، وعملية الخصخصة المستمرة، ثلاثتها شكّلت معاً ثغرات في القيود المفروضة على نشاط المواطنين العرب وأنجوا فرصاً جديدة يمكن استغلالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، إنّ بعض هذه التطوّرات أفرزت، ولا زالت تفرز، آثاراً سلبية على تطوّر الاقتصاد العربيّ: ففي ظلّ عدم تغيير قواعد اللعبة تغييراً جذريّاً، كان تأثير انحسار دور الحكم المركزيّ المباشر في التطوّرات الاقتصادية ذا حدّين: من جهة شكّلت الخصخصة خطوةً مهمّة من أجل اندماج المواطنين العرب في الاقتصاد بسبب التحرّر من القيود (بما فيها القانونية) التي فرضتها السياسة الإسرائيليّة، ومن جهة ثانية، حدث هذا الاندماج من نقطة انطلاق متدنيّة، وذلك بسبب تدني مستوى الموارد وقلة الخبرة في السوق الحرّة وضعف القطاع العامّ في التجمّعات السكانية العربيّة الذي يشكل أكبر وأهمّ مشغّل للقوى العاملة المتعلّمة في الاقتصاد العربيّ. لذا، إنّ الخصخصة والعولمة والتحوّلات البنويّة المتمثلة في تطوّر فرع التكنولوجيا المتقدّمة وانحسار الفروع التقليديّة، وعلى الرغم من تقليل سيطرة الدولة وفتح بعض المنافذ للمبادرات الاقتصادية العربيّة، لم تكن جميعها في صالح العرب، إذ أدّت إلى بطالة عدد كبير من العمّال ذوي التعليم المتدنيّ وخروجهم من سوق العمل. وقد أدّى انفتاح السوق النسبيّ إلى تطوّر لافت في أربعة فروع اقتصادية أمام السكان العرب: تطوّر كبير في التجارة وتنوّعها وظهور عدد كبير من المحالّ التجارية الكبيرة نسبياً، وتوسّع واضح في تجارة الجملة والاستيراد؛ ارتفاع بارز في عدد المقاولين العرب الذين ينفذون مشاريع بناء كبيرة؛ تطوّر فرع النقل والمواصلات وخاصة حصول بعض الشركات العربيّة على امتيازات تشغيل خطوط مواصلات عامة؛ وتوسّع الصناعات ذات الطابع "الإثني" (كالصناعات الغذائيّة). إلى ذلك ينضاف الارتفاع الكبير في عدد الحاصلين على الشهادات الأكاديميّة، وبخاصّة في المهن الحرّة والاندماج اللافت للمتخصّصين في المهن الطبيّة والصيدلة في سوق العمل. وفي العقد الأخير، تطوّرت جميع هذه الفروع بوتيرة أسرع من السابق.

رغم هذه التطورات المتأثرة بالخصخصة الاقتصادية والعولمة، لا زال أداء الاقتصاد العربي الكلي متدنياً -مقارنة مع مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، ولم تختف تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. في هذا الواقع، إنّ الرغبة في تطوير الاقتصاد العربي وفي تغيير الأوضاع القائمة تعني تحديد النظام الاقتصاديّ الأفضل لعملية التغيير وتحديد الخيارات الأفضل لنهضة الاقتصاد العربي، من جهة، والعمل على الانتقال من مرحلة التكيف وردود الفعل إلى مرحلة التخطيط وتحديد أهداف وغايات يمكن تحقيقها في ظلّ التطورات والتحويلات الاقتصادية في إسرائيل، من جهة أخرى. وضع إستراتيجية تنمية يعني -في أساس ما يعني- تحديّ المعوقات وتحديد الخيارات والآليات التي تحققها. ومن المهم أن يجري تحديد الخيارات والآليات من خلال البحث عن المخارج الممكنة التي توفّق بين الواقع والرغبة في تغييره، دون التقيّد باتجاه نظريّ أو موقف أيديولوجيّ محدّد قد يشكل عائقاً في السياق المحدّد الذي ندرسه، ولذلك نفضّل تحديد العوامل والفعاليّات التي يمكن أن تشكل محرّكات حيوية لعملية التنمية.

أولّ التحدّيات التي تواجه المواطنين العرب هي تحديد النظام الاقتصاديّ الأفضل الذي يخدم مصالحهم ويساهم في تغيير واقعهم. لقد ساد في إسرائيل -حتى أواسط الثمانينيّات- نظام اقتصاديّ مركزيّ سلب المواطنين العرب فرص المنافسة واستخدام مواردهم الماديّة والبشريّة الضرورية لتطوير اقتصادهم. وفي نفس الوقت، إنّ هذا النظام قد وقرّ حدّاً معيّناً من الخدمات والضمان الاجتماعيّ. رغم التمييز في كمّيّة الخدمات ونوعيتها، إلا أنّها كانت ذات أهمّيّة فائقة في حالة مجتمع ضعيف ما كان بوسعه توفيرها لأفرادهم. بيد أنّ استمرار هذا النظام يعني استمرار التمييز وتخلف الاقتصاد العربيّ واستمرار التبعية الاقتصادية للقطاع اليهوديّ ومؤسسات الدولة. لذا، إنّ التحوّل إلى اقتصاد السوق الحرّ يحمل في طياته إيجابياتٍ سلّبتها النظام المركزيّ من الشرائح الأضعف اقتصادياً (ولا سيّما المواطنين العرب). فهو يوفّر فرص المنافسة الحرّة والمبادرة وتوظيف الطاقات وحتى فرص الإبداع والتميّز.

في وضع عدم قدرة العرب، سياسياً واقتصادياً، على وقف التطورات الاقتصادية السريعة، أو حتى التأثير عليها وتحويل اتجاهها، الخيار الأفضل أمام العرب في إسرائيل هو الاندماج في النظام الجديد واستغلال الفرص التي يوفّرها، من خلال خطة تنمية تقوم على تنشيط الموارد الاقتصادية، وتنمية المصالح الكبيرة والمتوسطة، وتوظيف الطاقات المهنيّة والعمل في نفس الوقت من أجل تطبيق نظام

رفاه اجتماعي شمولي يضمن الحد الأدنى من الخدمات ومستوى الحياة للشرائح الفقيرة، وإنشاء جهاز تضامن وتكافل داخلي يساهم في تخفيف حدة الفقر. وهذا الهدف الأخير يتطلب -على نحو خاص- تفعيل وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني والتنسيق في ما بينها.

ما يعزّز هذا الخيار هو أنّ حجم السوق في إسرائيل والتوزيع الجغرافي للعرب ومستوى التطور الاقتصادي في التجمّعات العربيّة، وموقف الدولة والأكثرية اليهودية من المواطنين العرب، لا تسمح بنشوء اقتصاد إثني من النوع الذي يميّز الجيوب الإثنية (Enclave) في مجتمعات كثيرة. كذلك إنّ تطوير مصالح اقتصادية كبيرة، والتداخل في المصالح الاقتصادية مع القطاع اليهودي، قد يشكلان عاملاً مهماً في التأثير على السياسة المتبّعة نحو العرب، لا سيّما أنّ الفرص الاقتصادية التي يوفّرها السوق الإسرائيليّ أعظم بكثير -بما لا يقارن- بالفرص التي يوفّرها السوق العربيّ.

إضافة إلى هذه الاعتبارات، قطعت الدولة شوطاً طويلاً في عملية الخصخصة، وحققت إنجازات ملموسة، وذلك بسبب الاندماج في عملية العولمة كونها منتجة قويّة ومتطورة في أهمّ الفروع الاقتصادية المهيمنة في الاقتصاد العالميّ. ولا يختلف الوضع في العلاقات الدولية عنه داخل كلّ دولة: فالقوة التي تندمج في العملية من موقع القوة والإنتاج وتملك القوى العاملة المطلوبة في السوق المتغير تحقق الإنجازات الاقتصادية، وترفع من شأنها اجتماعياً وسياسياً، بينما الفئة التي تدخل العملية من موقع الإذعان والاستهلاك فتندهور أوضاعها وتستمرّ في الاتكال على قرارات المتنفذين، وتعيد إنتاج موقعها البيئويّ المتدنّي في النظام. ولذا، إنّ مهمّة التخطيط يجب أن تكوّن البحث عن أساليب وأدوات وموارد في سبيل استغلال العمليتين المذكورتين في تطور الاقتصاد العربيّ.

أخيراً، إنّ أهمّ الاعتبارات في الخيار هو أنّ الدولة تسعى إلى منع المواطنين العرب من إنتاج قاعدة اقتصادية قويّة (وأحياناً تعتبرها طابوراً خامساً أو خطراً ديموغرافياً)، ولذا فإنّ نظاماً اقتصادياً ليبرالياً يُضعف دور الدولة هو الأفضل لتحرير طاقتهم واستخدامها في تغيير أوضاعهم.

تفتح الخصخصة مجالات واسعة أمام ذوي الموارد الاقتصادية، رغم وجود الاحتكارات، وتفتح باب المنافسة في جميع المجالات -على مستوى الدولة وعلى مستوى القطاع العربيّ-. ومن المهمّ كذلك استغلال الخصخصة وفرص التعاون مع مؤسسات مالية محلية وأجنبية وإنشاء مؤسسات مصرفية لتنظيم الادّخار في القطاع العربيّ واستخدام الأموال في الاستثمار. وقد أشرنا أنّ الخصخصة، في حالة المواطنين العرب، فتحت أبواباً كانت مغلقة أمام الأكاديميين المتخصّصين في مهن يحتاجها

السوق (كالمهن الطبيّة والصيدلة)، وهي -في ظلّ العولمة- تفتح أبوابًا واسعة للاستيراد والتصدير كما حدث منذ التسعينيات.

\*بروفيسور عزيز حيدر: باحث ومحاضر في علم الاجتماع، معهد "فان-لير" القدس.